نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية

ا.د / ليلي عثمان ابراهيم
م.د / أسامة رجب سعودي
الباحث / محمد ابراهيم علي الشحات

يهدف البحث الي وضع نموذج مقترح لتطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي بخطواته واجراءته باستخدام الاسلوب المسحي نظرا لملائمته لطبيعة عينة البحث.

وتكونت عينة البحث بالطريقة العمدية وقوامها (١٨٠) مسئول , تم اجراء الدراسة الاساسية علي عينة قوامها (١٥٠) مسئول , كما تم اجراء الدراسة الاستطلاعية علي عينة قوامها (٣٠) مسئول من نفس مجتمع البحث وخارج العينة الاساسية.

وكانت اهم ادوات جمع البيانات هي مقياس نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية .

وفي ضوء نتائج البحث توصل الباحث الي الاستخلاصات والتوصيات الاتية :

١- ان مجلس ادارة الاتحاد يدرك الدور الذي تلعبه الشراكة مع القطاع الخاص في تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين .

٢- ان الشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار الرياضي من اولويات الاتحاد.

A proposed model for partnership systems with the private sector in the field of sports investment in Egyptian sports federations

Prof/liela osmman

Prof/ osama soady

Mohamed Ibrahim ali •

The research aims to develop a proposed model for the application of partnership systems with the private sector in the field of sports investment in the Egyptian sports federations.
The researcher used the descriptive approach with its steps and procedures using the survey method due to its suitability to the nature of the research sample.
The research sample was formed by the intentional method and consisted of (180) officials, the basic study was conducted on a sample of (150) officials, and the exploratory study was conducted on a sample of (30) officials from the same research community and outside the basic sample.
The most important data collection tool was a proposed model scale for partnership systems with the private sector in the field of sports investment in Egyptian sports federations.
In light of the research results, the researcher reached the following conclusions and recommendations:
1- The Federation's Board of Directors is aware of the role that partnership with the private sector plays in improving services provided to beneficiaries.
2- The partnership with the private sector for sports investment is one of the priorities of the Federation.
3- The conviction that investing in sports institutions is a source of income for both the sports institution, the state and the investor.
4- The legislative authority (the People's Assembly, the Shura Council) to propose a law that places the sports field within the investment fields.

Model - Sector – Investment

نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية

ا.د / ليلي عثمان ابراهيم
م.د / أسامة رجب سعودي
الباحث / محمد ابراهيم علي الشحات

مقدمة ومشكلة البحث :

شهدت مصر خلال السنوات الماضية تطورات اقتصادية متعددة فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وتنقية مناخ الاستثمار من المشاكل والمعوقات التى قد تواجه المصريين والأجانب الأمر الذى تتطلب معه إصدار العديد من التشريعات الاقتصادية فى العديد من المجالات ، وذلك من خلال تحويل القوانين التي تمنح حقوقاً متعددة للسلطات الحكومية لكي تتدخل فى أعمال وقرارات المؤسسات الأهلية إلى قوانين تمنع كافة أشكال الوصاية أو التدخل الحكومي فى القرارات الإدارية والسياسية التى تطبقها هذه الهيئات والمؤسسات ومشروعات الاستثمار ، وتكتفي فقط بالمراقبة لمنع الانحراف أو الاحتكار أو الإضرار بالمجتمع أو بالبيئة المحيطة بالهيئة أو المؤسسة (٤ : ٣) .

لذلك وحرصاً من الحكومة على مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة أولت الحكومة عناية فائقة لإصلاح بيئة الأعمال في مصر ورفع جدارة النظام الاقتصادي ككل ، وهذه تمثل شروطاً جوهرية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة لان الاستثمارات لن تأتى من تلقاء نفسها خاصة في ظل الاضطراب الاقتصادي في مصر والمنطقة والعالم ككل ، فكان من الضروري البحث عن المعوقات التي تواجه بيئة الأعمال في مصر وتقييمها من اجل تحسين بيئة الأعمال في مصر ، خاصة أن بيئة العمل ترتبط بقدرة الدولة على جذب الاستثمارات (٦ : ٨٦) .

ويؤكد **محمد مطر (٢٠٠٤م)** أن الهدف الرئيسي لاستثمار الفرد او المؤسسي على الرغبة في تعظيم العائد المحقق على الاستثمار وذلك في حدود المستوى المقبول من المخاطرة. وعليه يتوقف نجاح المستثمر في تحقيق هذا الهدف على مدى قدرته في إدارة استثماراته وبقدر يحقق التوازن المطلوب بين عنصري الربحية والامان. (١٤: ١١)

ويذكر **"حسام حسن شحاته" (٢٠٠٨)** أن الإستثمار فى المجال الرياضى منظومة للقرارات الإستراتيجية بتشغيل أصول المؤسسات الرياضية (المالية، والبشرية) بهدف المحافظة عليها وتنميتها وفقاً للأيدلوجيات السائدة وفى ظل درجة مخاطرة محسوبة لتحقيق عوائد مستقبلية

مناسبة تساعد تلك المؤسسات على تحقيق الأهداف الرياضية والإقتصادية والإجتماعية بتوازن ديناميكى. (٢ : ٦)

وحظي مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص – الذي يقوم على أساس استقطاب القطاع الخاص لتطوير وتمويل المشاريع التي تُقدِّم الخدمات العامة، مقابل حصول هذا الأخير على بدل مالي يغطي استثماراته المالية، وما تحمله من كلفة – باهتمام كبير من قِبل الدول في مختلف أنحاء العالم، خصوصًا إبان الحرب العالمية الثانية، حيث كان لا بد من حشد وجمع إمكانات المجتمع كافة، بما فيها خبرات وطاقات وموارد كلٍّ من القطاعين العام والخاص؛ لتشارك في إنشاء وتشغيل المشاريع بجميع أنواعها، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالقطاع العام لم يعد قادرًا وحده على مواجهة الصعوبات والتحديات التي تعترض طريق التنمية التي يطمح إلى تحقيقها، الأمر الذي دفع العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعية التي تضع الأساس القانوني لتبني التنظيمات التشاركية التي تساهم في إنشاء وتوجيه وإدارة وتشغيل المشاريع وتطويرها وتنميتها، من أجل خدمة أغراضها على أساس تشاركي تعاوني. (١٢ :١٥)

لذا فيري الباحث أن تطبيق نظم الشراكة هي أحد الأساليب التي يمكن أن تعتمد عليها الاتحادات الرياضية في تمويل نفسه ذاتيا . حيث أن الباعث علي اللجوء إليها هو نقص التمويل لدي الدولة فلا مانع أن تلجي الاتحادات الرياضية إلي نظم الشراكة مع القطاع الخاص سداً لمشكلة السيولة المالية لديها.

والاستثمار الرياضي يعد من اقصر الطرق وصولاً إلى النجاحات الاقتصادية في المجتمعات كافة وقد استثمرت تلك المجتمعات القطاع الرياضي فقادها إلى الازدهار الاقتصادي عن طريق مختلف الاستثمارات الرياضية ، خاصة في مجال كرة القدم ذات الشهرة الأوسع عالمياً ولهذا لابد من الترويج للاستثمار في القطاع الرياضي لأنه الأسرع في تحقيق المكاسب المادية وتطوير الموارد البشرية بالإضافة إلى انه سيشكل مصدراً اقتصادياً جديداً للدولة .

وبالتالي فوضع نموذج للشراكة مع القطاع الخاص من الأهمية في المجال الرياضي لتقويم المعوقات المرتبطة بالاستثمار ، فهناك ضرورة للسعي فى إيجاد الحلول للتغلب على المعوقات التى تحول دون تطبيق الفكر الاستثماري والتي يمكن أن تمثل حاجز كبير نحو دخول المستثمرين إلى الساحة الرياضية والخوف الشديد من الفشل وخسارة الأموال المستثمرة ، وبالتالي فوضع آلية علمية من شأنها تهيئة المناخ الاستثماري في الرياضة المصرية والعمل بشكل كبير

على الارتقاء بمستوي تلك الهيئات الرياضية والشبابية وخاصة الاتحادات الرياضية ، بل يتعدي ذلك إلى الارتقاء بمستوي الرياضة المصرية.

ومن خلال اطلاع الباحث علي الدراسات السابقة وجد الباحث ندرة الدراسات علي حد علمه التى تناولت وضع نموذج لتطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في كافة المؤسسات الرياضية علي وجه العموم والاتحادات الرياضية بصفة خاصة ، مما استثار دافعية الباحث للقيام بمثل هذا البحث كنوع من الدراسة العلميه التي تقدم مقترحا لتلك الاتحادات لزيادة قدرتها علي توفير الاعتمادات المالية المناسبة من خلال تطبيق لمفهوم الشراكة في مجال الاستثمار الرياضي.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى وضع نموذج مقترح لتطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية ، وذلك من خلال تحديد :-

١- واقع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية في ضوء القوانين والتشريعات .

٢- معوقات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية .

٣- متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية .

تساؤلات البحث :

فى ضوء هدف البحث يضع الباحث التساؤلات التالية :-

١- ما واقع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية في ضوء القوانين والتشريعات ؟

٢- ما معوقات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية ؟

٣- ما متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية ؟

٤- ما النموذج المقترح لتطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار الرياضي بالاتحادات الرياضية المصرية ؟

٥-

مصطلحات البحث :

نظم الشراكة مع القطاع الخاص:

هي علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد. (١٠ : ٣)

الاستثمار:

هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يتحفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية". (٧: ١٣)

الاستثمار الرياضي:

هو عمل هدفه زيادة رأس مال الفرد أو زيادة الموارد عن طريق تشغيل المال أو استغلاله بهدف زيادته أي وظيفة الاستثمار تشغيل الأصول، وهو احد الوسائل لتنفيذ برامج التنمية بصفة عامة أو البرامج الرياضية بصفة الخاصة. (٣ : ٢٣)

الدراسات السابقة :

١- دراسة **يحيى بدر الميع (٢٠١٠م) (١٦)** بعنوان "استراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في الأندية الرياضية الكويتية" واستهدفت الدراسة التعرف على الوضع الراهن للاستثمار في الأندية الرياضية بدولة الكويت ووضع استراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في الأندية الرياضية بدولة الكويت، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، وكانت عينة البحث (١٨٠) فرد من الإدارة العليا بالأندية الرياضية الكويتية، وكانت أدوات جمع البيانات هي استمارة الاستبيان، وكانت أهم النتائج أن المنشآت الرياضية بالأندية الرياضية الكويتية لا تستثمر الجانب المالي والبشري لدى البيئة المحيطة وتفعل مؤسسة النادي مالياً، الدولة لا تشجع رجال الأعمال والمستثمرين على الاستثمار في الأندية الرياضية مقابل بعض الإعفاءات الجمركية والضرائب، التوصل إلى استراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في الأندية الرياضية بدولة الكويت.

٢- دراسة **حاكمي بوحفص (2016) (١)** هدفت إلى بيان أهمية ومزايا ومبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص بناء على رؤية المؤسسات المالية الدولية والدروس المستخلصة من خبرة وتجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال محاكاتها ومحاولة الاستفادة منها لبناء شراكة قوية وفعالة بين القطاعين في الجزائر ، بينت الدراسة أن هناك العديد من المخاطر المرتبطة بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص بالرغم من الإيجابيات المنتظرة نظريًا من عقود

الشراكة، إلا أّنه لم يكن لها أي أثر في الواقع بل كان لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية ، وخلصت الدراسة أّنه بات اليوم من الضروري وخصوصًا في الجزائر واستنادا إلى العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال مواصلة تعزيز صلات الشراكة بين القطاع العام والخاص؛ بهدف تقليص الضغط على ميزانية الدولة والمساهمة في الحد من البطالة، وجلب استثمارات أجنبية وتوجيهها لصالح التنمية الداخلية.

إجراءات البحث

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي بخطواته وإجراءاته باستخدام الأسلوب المسحي، نظراً لملائمته لطبيعة عينة البحث.

مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث:

يتحدد مجتمع البحث الحالي من المسئولين الادارين بالاتحادات الرياضية .

عينة البحث:

قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة العمدية وقوامها (١٨٠) مسئول , تم إجراء الدراسة الاساسية علي عينة قوامها(١٥٠) مسئول ، كما تم إجراء الدراسة الاستطلاعية علي عينة قوامها(٣٠) مسئول من نفس مجتمع البحث وخارج العينة الاساسية.

جدول (١)

توصيف العينة

العينة الكلية	العينة الاساسية	العينة الاستطلاعية
١٨٠	١٥٠	٣٠

أسباب اختيار العينة:

راعي الباحث في اختيار العينة ما يلي :

- أن تكون ممثلة لمجتمع البحث من حيث التوزيع الجغرافي حيث قام باختيار من مختلف المسئولين الادارين بالاتحادات الرياضية.
- أن تكون العينة ممثلة لجميع المسئولين الادارين بالاتحادات الرياضية.

أدوات جمع البيانات :

استخدم الباحث في جمع البيانات :-

- مقياس نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية . **"اعداد الباحث".**

خطوات بناء مقياس نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية "اعداد الباحث":

١- مراجعة الأطر النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بالاستثمار الرياضي ومراجعة قوائم ومقاييس الاستثمار الرياضي .

٢- تم تحديد المحاور المقترحة لمقياس نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية من خلال الاطلاع على الدراسات المرجعية، وقد بلغ عددها محورين يتفرع منهم أبعاد وهى:-

- واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات:-

- **وعي مجلس إدارة الأتحاد الرياضي بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار.**
- **القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم شراكة الأتحاد مع القطاع الخاص .**
- **واقع الأستثمار بالأتحاد بالشراكة مع القطاع الخاص .**

- متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي :-

- **إيجابيات الشراكة بين الاتحاد الرياضية والقطاع الخاص .**
- **العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد الرياضي .**

- تحديد المفهوم النظري الإجرائي لمحاور المقياس المقترحة:

قام الباحث بوضع تعريفات إجرائية للمحاور المقترحة لمقياس نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية ، تمهيداً لعرضها على السادة الخبراء والذين بلغ عددهم (١٠) من الأساتذة المتخصصين في الادارة الرياضية . **مرفق رقم (١)**

- عرض المحاور المقترحة على السادة الخبراء:

قام الباحث بإعداد استمارة استطلاع رأى تضم محورين وعدة أبعاد ومفهومهم الإجرائي وذلك لعرضها على الخبراء. **مرفق رقم (٢)**

جدول (٢)

رأى السادة الخبراء فى مدى مناسبة المحاور المقترحة لمقياس نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية

(ن = ١٠)

م	المحـــــاور	٦- التكرار	٧- النسبة المئوية للموافق
١	واقـع الشـراكة بـين القطـاع الخـاص والأتحـادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات:-	١٠	١٠٠٪
	وعي مجلس إدارة الأتحاد الرياضي بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار	٩	٩٠٪
	القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم شراكة الأتحاد مع القطاع الخاص	١٠	١٠٠٪
	واقع الأستثمار بالأتحاد بالشراكة مع القطاع الخاص	٨	٨٠٪
٢	متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي :-	١٠	١٠٠٪
	إيجابيات الشراكة بين الاتحاد الرياضية والقطاع الخاص	٩	٩٠٪
	العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد الرياضي	٧	٧٠٪

يتضح من جدول (٢) أن نسبة موافقة الخبراء على محاور مقياس نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية تراوحت (٧٠٪، ١٠٠٪) للمحاور وقد ارتضى الباحث بنسبة ٧٠٪ ، وذلك ارتضي محورين .

- **اقتراح عبارات لكل محور من محاور المقياس فى ضوء الفهم والتحليل النظري الخاص لكل محور:**

قام الباحث بصياغة عبارات المقياس في ضوء الفهم والتحليل النظري الخاص لكل محور، وقد استعان الباحث ببعض مقاييس الاستثمار للبحوث السابقة حيث تم الحصول على بعض العبارات منها وتم تعديل صياغتها بما يتناسب مع المسئولين بالاتحادات الرياضية ، وتم إعداد المقياس في ضوء الخطوات السابقة،حيث تم إعدادوصياغة العبارات تحت كل محور كلاً حسب طبيعته، وتكونت الصورة الأولية للمقياس من (٥١) عبارة. **مرفق رقم(٣)**

وقد راعى الباحث في صياغة العبارات ما يلى:

- أن تكون العبارات واضحة ومفهومة.
- ألا توحي العبارة بنوع الاستجابة.
- أن تكون العبارة ايجابية تؤيد موضوع نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية.
- ألا تشتمل العبارة على أكثر من معنى.

➢ **عرض العبارات الخاصة لكل محور على السادة الخبراء للتحقق من الصدق المنطقي لملائمة العبارات المقترحة لكل محور:**

قام الباحث بعرض المقياس في صورته الأولية على نفس عينة الخبراء التي سبق ذكرها، وذلك بهدف التعرف على:

- مدى سلامة صياغة العبارات المقترحة.
- مدى مناسبة العبارات بكل محور "انتماء العبارة للمحور".
- حذف أو تعديل أو إضافة عبارات أخرى.

وقد توصل الباحث من خلال استطلاع رأى السادة الخبراء إلى ما يلى:

- حذف بعض العبارات من المقياس.
- تعديل الصياغة اللفظية لبعض العبارات.

➢ **إعداد شروط وتعليمات تطبيق المقياس، وتحديد فئات الاستجابة على العبارات،ثم توزيع العبارات عشوائياً داخل المقياس، مع استبعاد العناوين الدالة على المحاور:**

قام الباحث بوضع المقياس في صورته النهائية والتي تكونت من (٥١) عبارة حيث قام الباحث استبعاد العناوين الدالة على المحاور. **مرفق رقم (٤)**

- **حساب المعاملات العلمية للمقياس وهى :**
  - **صدق المقياس :**
  - **صدق المحكميـن:**

جدول (٣)

النسبة المئوية لآراء السادة الخبراء حول عبارات المحور الاول واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات للبعد الأول (وعي مجلس إدارة الأتحاد الرياضي بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار)

(ن=١٠)

٨- م	٩- العبـــــــــــارة	١٠- التكرار	١١- النسبة المئوية
بصفتي مسؤول إداري باتحاد رياضي أري أن :			
١	مجلس إدارة الاتحاد يدرك الدور الذي تلعبه الشراكة مع القطاع الخاص في تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين.	١٠	٪١٠٠
٢	الشراكة مع القطاع الخاص للأستثمار الرياضي من أولويات الأتحاد .	١٠	٪١٠٠
٣	الشراكة مع القطاع الخاص تساهم بدور كبير في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الاتحاد.	٩	٪٩٠
٤	الشراكة مع القطاع الخاص تساعد في تقليل درجة المخاطرة للبطولات التي ينفذها الاتحاد الرياضي.	١٠	٪١٠٠
٥	شراكة الاتحاد مع القطاع الخاص تسهم في زيادة الكفاءة الإدارية للإداريين به.	١٠	٪١٠٠
٦	الشراكة مع القطاع الخاص تسهم في تحسين المهارات الإدارية للأخصائيين بالأتحاد.	٩	٪٩٠
٧	الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تسهم في تحقيق أهداف الأتحاد الأستثمارية.	١٠	٪١٠٠
٨	الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تساهم في تحقيق عوائد مادية تسهل حياة الرياضيين.	١٠	٪١٠٠
٩	الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تسهم في تخفيف درجة الأعباء المادية المفروضة على كاهل الأتحاد.	٨	٪٨٠
١٠	الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تسهم على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ البطولات الرياضية.	١٠	٪١٠٠
١١	مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص تسهم في توفير الأجهزة الحديثة في الأتحاد.	٧	٪٧٠

يوضح الجدول السابق نسب الموافقة على كل عبارة من عبارات المحور الاول **(واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات)** للبعد الأول **(وعي مجلس إدارة الأتحاد الرياضي بأهمية الشراكة مع**

القطاع الخاص في مجال الأستثمار) قد تراوحت بين (٧٠٪ ،١٠٠٪) وقد ارتضى الباحث بنسبة ٧٠ %، ليكون البعد من ١١ عبارة.

جدول (٤)

النسبة المئوية لآراء السادة الخبراء حول عبارات المحور الاول واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات للبعد الثاني (القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم شراكة الأتحاد مع القطاع الخاص)

(ن=١٠)

١٢- م	١٣- العبـــــــارة	١٤- التكرار	١٥- النسبة المئوية
بصفتي مسؤول إداري باتحاد رياضي أري أن :			
١	هناك إطار قانوني ينظم الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص للاستثمار الرياضي.	٨	٨٠٪
٢	التشريعات الموجودة حالياً تساعد الأتحاد على إنشاء شراكات مع القطاع الخاص.	١٠	١٠٠٪
٣	البيئة الاقتصادية الموجودة في الدولة تساعد على إنشاء بروتوكولات الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص.	٧	٧٠٪
٤	استقرار الوضع السياسي يسهم في تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية.	٩	٩٠٪
٥	تفعيل قوانين تشجيع الأستثمار يساعد على تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية.	١٠	١٠٠٪
٦	الحكومة توفر صناديق خاصة للأستثمار لدعم مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية.	٩	٩٠٪
٧	البنوك تقدم حوافز لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية للأستثمار الرياضي.	٨	٨٠٪
٨	مشاريع الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تسهم في تحقيق أهداف الأستثمار للأتحاد.	١٠	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق نسب الموافقة على كل عبارة من عبارات المحور الاول **(واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات)** للبعد الثاني **(القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم شراكة الأتحاد مع**

القطاع الخاص) قد تراوحت بين (٧٠٪ ، ١٠٠٪) وقد ارتضى الباحث بنسبة٧٠٪ ، ليكون البعد من ٨ عبارات.

جدول (٥)

النسبة المئوية لآراء السادة الخبراء حول عبارات المحور الاول واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات للبعد الثالث (واقع الأستثمار بالأتحاد بالشراكة مع القطاع الخاص)

(ن=١٠)

١٦- م	١٧- العبـــــــارة	١٨- التكرار	١٩- النسبة المئوية
بصفتي مسؤول إداري باتحاد رياضي أري أنه :			
١	تشجع الدولة الاستثمار بالاتحاد الرياضي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.	٨	٨٠٪
٢	ينتج من الاستثمار مع القطاع الخاص زيادة قاعدة الممارسة الرياضية لتوافر الإمكانات.	١٠	١٠٠٪
٣	تعاد هيكلة الإدارات بالاتحاد لزيادة فرص الاستثمار مع القطاع الخاص.	١٠	١٠٠٪
٤	يتم استغلال المنشآت الرياضية الجديدة أفضل استغلال نتيجة الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص.	٩	٩٠٪
٥	هناك دور واضح للمؤسسات الاستثمارية برعاية ودعم الرياضة بالاتحاد.	١٠	١٠٠٪
٦	تساعد المؤسسات بإتاحة الفرص للاستثمار في الاتحاد.	٩	٩٠٪
٧	يتم الارتقاء بمستوى الألعاب الرياضية بالاتحاد نتيجة الشراكة مع القطاع الخاص.	١٠	١٠٠٪
٨	يستغل الاتحاد حقوق الدعاية للشركات الاستثمارية لزيادة العائد المادي لها.	١٠	١٠٠٪
٩	تساهم إدارة الاتحاد مساهمة فعالة في تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار من خلال رعايتهم للفرق الرياضية .	٨	٨٠٪

يوضح الجدول السابق نسب الموافقة على كل عبارة من عبارات المحور الاول **(واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات)** للبعد الثالث **(واقع الأستثمار بالأتحاد بالشراكة مع القطاع الخاص)**

قد تراوحت بين (٨٠٪ ، ١٠٠٪) وقد ارتضى الباحث بنسبة٧٠٪ ، ليكون المحور من ٩ عبارات.

جدول (٦)

النسبة المئوية لآراء السادة الخبراء حول عبارات المحور الثاني متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي للبعد الأول (إيجابيات الشراكة بين الاتحاد الرياضية والقطاع الخاص)

(ن=١٠)

٢٠- م	٢١- العبـــــــــــارة	٢٢- التكرار	٢٣- النسبة المئوية
بصفتي مسؤول إداري بالأتحاد الرياضي أري أن إيجابيات نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار تتمثل في :			
١	زيادة ثقافة الاستثمار في الشراكة بين المؤسسات المختلفة والاتحاد.	١٠	٪١٠٠
٢	إدراك القطاع الخاص للفرص الاستثمارية التي من الممكن أن توفرها مثل هذه المشاريع.	٩	٪٩٠
٣	قلة درجة المخاطرة في الاستثمار بين القطاع الخاص والاتحاد .	٩	٪٩٠
٤	زيادة الإمكانات المادية للقطاع الخاص تساعد في تقليل التكاليف المرتفعة التي تتطلبها المشاريع الخاصة بالاتحاد (المياه، الكهرباء، غاز ، الخ).	١٠	٪١٠٠
٥	توافر رأس المال بالاتحاد نتيجة الشراكة مع القطاع الخاص يزيد من الخدمات المجانية المقدمة للرياضيين.	١٠	٪١٠٠
٦	توافر القدرات الإدارية لدى الإداريين بالاتحاد لإدارة الشراكة مع القطاع الخاص.	٧	٪٧٠
٧	زيادة الرغبة لدى الأتحاد لإسناد بعض من مسؤولياتها للقطاع الخاص.	١٠	٪١٠٠
٨	زيادة الإمكانات الفنية اللازمة لتنظيم وإدارة البطولات علي كافة المستويات (المحلية والقارية والدولية) بشكل أفضل.	١٠	٪١٠٠
٩	الثقة بين المستثمر بين القطاع الخاص والاتحاد يزيد الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص.	٧	٪٧٠
١٠	دعم الحكومة بتقديم تسهيلات استثمارية إضافية لمؤسسات القطاع الخاص التي تقيم شراكة مع الاتحاد.	٩	٪٩٠

يوضح الجدول السابق نسب الموافقة على كل عبارة من عبارات المحور الثاني **(متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي)** للبعد الأول **(إيجابيات الشراكة بين الاتحاد الرياضية والقطاع الخاص)**قد تراوحت بين (٧٠٪ ، ١٠٠٪) وقد ارتضى الباحث بنسبة٧٠٪ ، ليكون المحور من ١٠ عبارات.

جدول (٧)

النسبة المئوية لآراء السادة الخبراء حول عبارات المحور الثاني متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي للبعد الثاني (العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد الرياضي)

(ن=١٠)

٢٤- م	٢٥- العبـــــــارة	٢٦- التكرار	٢٧- النسبة المئوية
بصفتي مسؤول إداري بالأتحاد الرياضي أري أن العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد تتمثل في :			
١	وجود متخصصين ذو كفاءات عالية بمجال الاستثمار .	١٠	١٠٠٪
٢	قدرة الإداريين بالاتحاد على حل المشكلات المتعلقة بالاستثمار مع القطاع الخاص.	٧	٧٠٪
٣	قدرة المتخصصين في الاستثمار على اتخاذ القرارات.	١٠	١٠٠٪
٤	استقرار النظام الإداري داخل الاتحاد .	١٠	١٠٠٪
٥	توافر استقرار في الأوضاع الاقتصادية تشجع الاستثمار مع القطاع الخاص.	١٠	١٠٠٪
٦	تنوع مصادر التمويل للمؤسسة الرياضية يساعد على الاستثمار في المجال الرياضي.	٧	٧٠٪
٧	وجود نظام مالي بين المستثمر في القطاع الخاص والاتحاد الرياضي.	١٠	١٠٠٪
٨	وجود تنسيق مع وزارة المالية والاتحاد الرياضي للإعفاء الضريبي والجمركي للشركات في القطاع الخاص.	١٠	١٠٠٪
٩	وجود تنسيق مع البنوك المصرية لتوفير قروض بنكية تتيح للاتحاد استثمار إمكانياته.	٩	٩٠٪
١٠	تحديد دراسات بشأن النماذج الاستثمارية في المجال الرياضي بين الاتحاد والقطاع الخاص.	٩	٩٠٪
١١	عمل دليل استثماري لكافة مجالات الاستثمار في المجال الرياضي في الدولة.	٨	٨٠٪
١٢	تطوير وسائل الإقناع في أوساط المستثمرين.	٧	٧٠٪
١٣	وجود جهاز إداري لجمع معلومات عن السوق الرياضي لجذب القطاع الخاص للاستثمار به.	٧	٧٠٪

يوضح الجدول السابق نسب الموافقة على كل عبارة من عبارات المحور الثاني **(متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي)** للبعد الثاني **(العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد الرياضي)** قد تراوحت بين (٧٠٪ ، ١٠٠٪) وقد ارتضى الباحث بنسبة٧٠٪ ، ليكون المحور من ١٣ عبارة.

صدق الاتساق الداخلي: مرفق (٥)

قام الباحث بتطبيق الاستبيان على عينة قوامها (٣٠) مسئول من افراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث الاساسية لها نفس مواصفات ثم قام الباحث بحساب معاملات الارتباط لبيرسون بين:

١- كل عبارة من عبارات الاستبيان ودرجة المحور التى تنتمى اليه.

٢- الابعاد والدرجة الكلية للمقياس .

ثبات المقياس : مرفق (٦)

قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة التقنين(العينة الاستطلاعية) وقوامها (٣٠) مسئول من خارج عينة البحث الأساسية ، وتم حساب معامل الفاكورنباخ بطريقة التجزئة لحساب الثبات.

الدراسة الاستطلاعية :

قام الباحث بتطبيق الدراسة الاستطلاعية الأولى من خلال الفترة (//) الي الفترة (//) على عينة عشوائية من المسئولين بالاتحادات الرياضية وقوامها (٣٠) مسئول خارج عينة البحث الأساسية بهدف:

- التأكد من وضوح وفهم العينة لعبارات المقياس.
- توضيح طريقة الإجابة على عبارات المقياس.

الدراسة الأساسية :

قام الباحث بتطبيق الدراسة الأساسية بعد حساب المعاملات العلمية لمقياس البحث من خلال الفترة (//) الي الفترة (//) على عينة اساسية وقوامها (١٥٠) مسئول.

أسلوب المعالجة الإحصائية للبيانات :

تم تحليل البيانات المستخلصة من هذا البحث وفقاً للأساليب الإحصائية التالية :

- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- معامل الارتباط.
- النسبة المئوية.

- الأهمية النسبية.
- كا^{2}

عرض وتفسير ومناقشة النتائج:

أولاً : عرض النتائج :

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب الأهمية النسبية والوزن التقديرى لدرجة عينة البحث على عبارات استبيان **(نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية)** ورصدت نتائج ذلك فى الجدول التالية :

جدول (٨)

الاهمية النسبية والتكرارات والنسبة المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات للبعد الأول (وعي مجلس إدارة الأتحاد الرياضي بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار)

ن=١٥٠

م	العبـــــارة	نعم		الى حد ما		لا		الوزن التقديرى	الاهمية النسبية	كا^{2}
		ك	%	ك	%	ك	%			
بصفتي مسؤول إداري باتحاد رياضي أري أن :										
١	مجلس إدارة الاتحاد يدرك الدور الذي تلعبه الشراكة مع القطاع الخاص في تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين.	١٢٤	٨٢,٦٧	١٣	٨,٦٧	١٣	٨,٦٧	٤١١	٩١,٣٣	١٦٤,٢٨
٢	الشراكة مع القطاع الخاص للأستثمار الرياضي من أولويات الأتحاد .	١٣٣	٨٨,٦٧	٥	٣,٣٣	١٢	٨,٠٠	٤٢١	٩٣,٥٦	٢٠٧,١٦
٣	الشراكة مع القطاع الخاص تساهم بدور كبير في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الاتحاد.	١٣٣	٨٨,٦٧	٥	٣,٣٣	١٢	٨,٠٠	٤٢١	٩٣,٥٦	٢٠٧,١٦
٤	الشراكة مع القطاع الخاص تساعد في تقليل درجة المخاطرة للبطولات التي ينفذها الاتحاد الرياضي.	١٣٤	٨٩,٣٣	٨	٥,٣٣	٨	٥,٣٣	٤٢٦	٩٤,٦٧	٢١١,٦٨
٥	شراكة الاتحاد مع القطاع الخاص تسهم في زيادة الكفاءة الإدارية للإداريين به.	١٣٤	٨٩,٣٣	٩	٦,٠٠	٧	٤,٦٧	٤٢٧	٩٤,٨٩	٢١١,٧٢

تابع جدول (٨)

الاهمية النسبية والتكرارات والنسبة المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات للبعد الأول (وعي مجلس إدارة الأتحاد الرياضي بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار)

ن=١٥٠

م	العبـــــارة	نعم		الى حد ما		لا		الوزن التقديرى	الاهمية النسبية	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
	بصفتي مسؤول إداري باتحاد رياضي أري أن :									
٦	الشراكة مع القطاع الخاص تسهم في تحسين المهارات الإدارية للأخصائيين بالأتحاد.	١٢١	٨٠,٦٧	١٢	٨,٠٠	١٧	١١,٣٣	٤٠٤	٨٩,٧٨	١٥١,٤٨
٧	الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تسهم في تحقيق أهداف الأتحاد الأستثمارية.	١١٩	٧٩,٣٣	١٥	١٠,٠٠	١٦	١٠,٦٧	٤٠٣	٨٩,٥٦	١٤٢,٨٤
٨	الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تساهم في تحقيق عوائد مادية تسهل حياة الرياضيين.	١١٥	٧٦,٦٧	١٦	١٠,٦٧	١٩	١٢,٦٧	٣٩٦	٨٨,٠٠	١٢٦,٨٤
٩	الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تسهم في تخفيف درجة الأعباء المادية المفروضة على كاهل الأتحاد.	١٢٥	٨٣,٣٣	١٢	٨,٠٠	١٣	٨,٦٧	٤١٢	٩١,٥٦	١٦٨,٧٦
١٠	الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تسهم على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ البطولات الرياضية.	١٢٧	٨٤,٦٧	٨	٥,٣٣	١٥	١٠,٠٠	٤١٢	٩١,٥٦	١٧٨,٣٦
١١	مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص تسهم في توفير الأجهزة الحديثة في الأتحاد.	١٢٠	٨٠,٠٠	١١	٧,٣٣	١٩	١٢,٦٧	٤٠١	٨٩,١١	١٤٧,٦٤

كا٢ عند مستوى معنوية ٠.٠٥ =٥.٩٩١

يتضح من جدول (٨) وجود فروق دالة احصائياً بين استجابات عينة البحث على عبارات المحور **(واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات)** للبعد الأول **(وعي مجلس إدارة الأتحاد الرياضي بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار)**لاستبيان **(نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية)** فى جميع العبارات حيث كانت قيمة كا٢ المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٥،

كما اتضح أن النسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث على عبارات المحور قد تراوحت بين (٨٨.٠٠ %، ٩٤.٨٩ %)

جدول (٩)

الاهمية النسبية والتكرارات والنسبة المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات للبعد الثاني (القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم شراكة الأتحاد مع القطاع الخاص)

ن=١٥٠

م	العبـــــارة	نعم		الى حد ما		لا		الوزن التقديرى	الاهمية النسبية	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
	بصفتي مسؤول إداري باتحاد رياضي أري أن :									
١	هناك إطار قانوني ينظم الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص للاستثمار الرياضي.	١٢٢	٨١,٣٣	٨	٥,٣٣	٢٠	١٣,٣٣	٤٠٢	٨٩,٣٣	١٥٦,٩٦
٢	التشريعات الموجودة حالياً تساعد الأتحاد على إنشاء شراكات مع القطاع الخاص.	١٢٧	٨٤,٦٧	١٨	١٢,٠٠	٥	٣,٣٣	٤٢٢	٩٣,٧٨	١٧٩,٥٦
٣	البيئة الاقتصادية الموجودة في الدولة تساعد على إنشاء بروتوكولات الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص.	١١١	٧٤,٠٠	١٢	٨,٠٠	٢٧	١٨,٠٠	٣٨٤	٨٥,٣٣	١١٣,٨٨
٤	استقرار الوضع السياسي يسهم في تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية.	١٢١	٨٠,٦٧	١٠	٦,٦٧	١٩	١٢,٦٧	٤٠٢	٨٩,٣٣	١٥٢,٠٤
٥	تفعيل قوانين تشجيع الأستثمار يساعد على تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية.	١٣٠	٨٦,٦٧	٧	٤,٦٧	١٣	٨,٦٧	٤١٧	٩٢,٦٧	١٩٢,٣٦

تابع جدول (٩)

الاهمية النسبية والتكرارات والنسبة المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات للبعد الثاني (القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم شراكة الأتحاد مع القطاع الخاص)

ن=١٥٠

م	العبـــــارة	نعم		الى حد ما		لا		الوزن التقديرى	الاهمية النسبية	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
بصفتي مسؤول إداري باتحاد رياضي أري أن :										
٦	الحكومة توفر صناديق خاصة للأستثمار لدعم مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية.	١٣١	٨٧,٣٣	١٤	٩,٣٣	٥	٣,٣٣	٤٢٦	٩٤,٦٧	١٩٧,٦٤
٧	البنوك تقدم حوافز لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية للأستثمار الرياضي.	١٢٥	٨٣,٣٣	١١	٧,٣٣	١٤	٩,٣٣	٤١١	٩١,٣٣	١٦٨,٨٤
٨	مشاريع الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تسهم في تحقيق أهداف الأستثمار للأتحاد.	١٢٤	٨٢,٦٧	٩	٦,٠٠	١٧	١١,٣٣	٤٠٧	٩٠,٤٤	١٦٤,٩٢

كا٢ عند مستوى معنوية ٠.٠٥ =٥.٩٩١

يتضح من جدول (٩) وجود فروق دالة احصائياً بين استجابات عينة البحث على عبارات المحور **(واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات)** للبعد الثاني **(القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم شراكة الأتحاد مع القطاع الخاص)**لاستبيان **(نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية)** فى جميع العبارات حيث كانت قيمة كا٢ المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، كما اتضح أن النسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث على عبارات المحور قد تراوحت بين (٨٥.٣٣٪، ٩٤.٦٧ %)

جدول (١٠)

الاهمية النسبية والتكرارات والنسبة المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الاول واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات للبعد الثالث (واقع الأستثمار بالأتحاد بالشراكة مع القطاع الخاص)

ن=١٥

م	العبـــــارة	نعم		الى حد ما		لا		الوزن التقديرى	الاهمية النسبية	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
	بصفتي مسؤول إداري باتحاد رياضي أري أنه :									
١	تشجع الدولة الاستثمار بالاتحاد الرياضي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.	١٣١	٨٧,٣٣	٦	٤,٠٠	١٣	٨,٦٧	٤١٨	٩٢,٨٩	١٩٧,٣٢
٢	ينتج من الاستثمار مع القطاع الخاص زيادة قاعدة الممارسة الرياضية لتوافر الإمكانات.	١٢٧	٨٤,٦٧	١١	٧,٣٣	١٢	٨,٠٠	٤١٥	٩٢,٢٢	١٧٧,٨٨
٣	تعاد هيكلة الإدارات بالاتحاد لزيادة فرص الاستثمار مع القطاع الخاص.	١١١	٧٤,٠٠	١٣	٨,٦٧	٢٦	١٧,٣٣	٣٨٥	٨٥,٥٦	١١٣,٣٢
٤	يتم استغلال المنشآت الرياضية الجديدة أفضل استغلال نتيجة الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص.	١٢٦	٨٤,٠٠	٩	٦,٠٠	١٥	١٠,٠٠	٤١١	٩١,٣٣	١٧٣,٦٤
٥	هناك دور واضح للمؤسسات الاستثمارية برعاية ودعم الرياضة بالاتحاد.	١٢٢	٨١,٣٣	١٤	٩,٣٣	١٤	٩,٣٣	٤٠٨	٩٠,٦٧	١٥٥,٥٢
٦	تساعد المؤسسات بإتاحة الفرص للاستثمار في الاتحاد.	١١٩	٧٩,٣٣	١٦	١٠,٦٧	١٥	١٠,٠٠	٤٠٤	٨٩,٧٨	١٤٢,٨٤
٧	يتم الارتقاء بمستوى الألعاب الرياضية بالاتحاد نتيجة الشراكة مع القطاع الخاص.	١٢٩	٨٦,٠٠	٨	٥,٣٣	١٣	٨,٦٧	٤١٦	٩٢,٤٤	١٨٧,٤٨
٨	يستغل الاتحاد حقوق الدعاية للشركات الاستثمارية لزيادة العائد المادي لها.	١٢١	٨٠,٦٧	١١	٧,٣٣	١٨	١٢,٠٠	٤٠٣	٨٩,٥٦	١٥١,٧٢
٩	تساهم إدارة الاتحاد مساهمة فعالة في تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار من خلال رعايتهم للفرق الرياضية .	١٢٠	٨٠,٠٠	١٠	٦,٦٧	٢٠	١٣,٣٣	٤٠٠	٨٨,٨٩	١٤٨,٠٠

كا٢ عند مستوى معنوية ٠.٠٥ =٥.٩٩١

يتضح من جدول (١٠) وجود فروق دالة احصائياً بين استجابات عينة البحث على عبارات المحور **(واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات** للبعد الثالث **(واقع الأستثمار بالأتحاد بالشراكة مع القطاع الخاص)**لاستبيان **(نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية)** فى جميع العبارات حيث كانت قيمة

كا٢ المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، كما اتضح أن النسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث على عبارات المحور قد تراوحت بين (٨٥.٥٦ %، ٩٢.٨٩٪)

جدول (١١)

الاهمية النسبية والتكرارات والنسبة المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثاني متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي للبعد الأول (إيجابيات الشراكة بين الاتحاد الرياضية والقطاع الخاص)

ن=١٠٠

م	العبـــــارة	نعم		الى حد ما		لا		الوزن التقديرى	الاهمية النسبية	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
بصفتي مسؤول إداري بالأتحاد الرياضي أري أن إيجابيات نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار تتمثل في :										
١	زيادة ثقافة الاستثمار في الشراكة بين المؤسسات المختلفة والاتحاد.	١٣١	٨٧,٣٣	١٢	٨,٠٠	٧	٤,٦٧	٤٢٤	٩٤,٢٢	١٩٧,٠٨
٢	إدراك القطاع الخاص للفرص الاستثمارية التي من الممكن أن توفرها مثل هذه المشاريع.	١٢٣	٨٢,٠٠	١٠	٦,٦٧	١٧	١١,٣٣	٤٠٦	٩٠,٢٢	١٦٠,٣٦
٣	قلة درجة المخاطرة في الاستثمار بين القطاع الخاص والاتحاد .	١٢١	٨٠,٦٧	١٢	٨,٠٠	١٧	١١,٣٣	٤٠٤	٨٩,٧٨	١٥١,٤٨
٤	زيادة الإمكانات المادية للقطاع الخاص تساعد في تقليل التكاليف المرتفعة التي تتطلبها المشاريع الخاصة بالاتحاد (المياه، الكهرباء، غاز ، الخ).	١٣٥	٩٠,٠٠	١	٠,٦٧	١٤	٩,٣٣	٤٢١	٩٣,٥٦	٢١٨,٤٤
٥	توافر رأس المال بالاتحاد نتيجة الشراكة مع القطاع الخاص يزيد من الخدمات المجانية المقدمة للرياضيين.	١٣١	٨٧,٣٣	١٣	٨,٦٧	٦	٤,٠٠	٤٢٥	٩٤,٤٤	١٩٧,٣٢

تابع جدول (١١)

الاهمية النسبية والتكرارات والنسبة المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثاني متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي للبعد الأول (إيجابيات الشراكة بين الاتحاد الرياضية والقطاع الخاص)

ن=١٠٠

م	العبـــــارة	نعم		الى حد ما		لا		الوزن التقديرى	الاهمية النسبية	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
بصفتي مسؤول إداري بالأتحاد الرياضي أري أن إيجابيات نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار تتمثل في :										
٦	توافر القدرات الإدارية لدى الإداريين بالاتحاد لإدارة الشراكة مع القطاع الخاص.	١١٦	٧٧,٣٣	١٠	٦,٦٧	٢٤	١٦,٠٠	٣٩٢	٨٧,١١	١٣٢,٦٤
٧	زيادة الرغبة لدى الأتحاد لإسناد بعض من مسؤولياتها للقطاع الخاص.	١٣٤	٨٩,٣٣	٦	٤,٠٠	١٠	٦,٦٧	٤٢٤	٩٤,٢٢	٢١١,٨٤
٨	زيادة الإمكانات الفنية اللازمة لتنظيم وإدارة البطولات علي كافة المستويات (المحلية والقارية والدولية) بشكل أفضل.	١٣٠	٨٦,٦٧	١	٠,٦٧	١٩	١٢,٦٧	٤١١	٩١,٣٣	١٩٥,٢٤
٩	الثقة بين المستثمر بين القطاع الخاص والاتحاد يزيد الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص.	١٣١	٨٧,٣٣	١٣	٨,٦٧	٦	٤,٠٠	٤٢٥	٩٤,٤٤	١٩٧,٣٢
١٠	دعم الحكومة بتقديم تسهيلات استثمارية إضافية لمؤسسات القطاع الخاص التي تقيم شراكة مع الاتحاد.	١٢١	٨٠,٦٧	١٤	٩,٣٣	١٥	١٠,٠٠	٤٠٦	٩٠,٢٢	١٥١,٢٤

كا٢ عند مستوى معنوية ٠.٠٥ =٥.٩٩١

يتضح من جدول (١١) وجود فروق دالة احصائياً بين استجابات عينة البحث على عبارات المحور **(متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي)** للبعد الأول **(إيجابيات الشراكة بين الاتحاد الرياضية والقطاع الخاص)**لاستبيان **(نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية)** فى جميع العبارات حيث كانت قيمة كا٢ المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، كما اتضح أن النسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث على عبارات المحور قد تراوحت بين (٨٧.١١ %، ٩٤.٤٤٪)

جدول (١٢)

الاهمية النسبية والتكرارات والنسبة المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثاني متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي للبعد الثاني (العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد الرياضي)

ن=١٠٠

م	العبـــــارة	نعم		الى حد ما		لا		الوزن التقديرى	الاهمية النسبية	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
	بصفتي مسؤول إداري بالأتحاد الرياضي أري أن العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد تتمثل في :									
١	وجود متخصصين ذو كفاءات عالية بمجال الاستثمار .	١٢٧	٨٤,٦٧	٧	٤,٦٧	١٦	١٠,٦٧	٤١١	٩١,٣٣	١٧٨,٦٨
٢	قدرة الإداريين بالاتحاد على حل المشكلات المتعلقة بالاستثمار مع القطاع الخاص.	١١٧	٧٨,٠٠	١٩	١٢,٦٧	١٤	٩,٣٣	٤٠٣	٨٩,٥٦	١٣٤,٩٢
٣	قدرة المتخصصين في الاستثمار على اتخاذ القرارات.	١٢٢	٨١,٣٣	١١	٧,٣٣	١٧	١١,٣٣	٤٠٥	٩٠,٠٠	١٥٥,٨٨
٤	استقرار النظام الإداري داخل الاتحاد	١٣٠	٨٦,٦٧	٦	٤,٠٠	١٤	٩,٣٣	٤١٦	٩٢,٤٤	١٩٢,٦٤
٥	توافر استقرار في الأوضاع الاقتصادية تشجع الاستثمار مع القطاع الخاص.	١٢٩	٨٦,٠٠	٣	٢,٠٠	١٨	١٢,٠٠	٤١١	٩١,٣٣	١٨٩,٤٨
٦	تنوع مصادر التمويل للمؤسسة الرياضية يساعد على الاستثمار في المجال الرياضي.	١٣٠	٨٦,٦٧	١١	٧,٣٣	٩	٦,٠٠	٤٢١	٩٣,٥٦	١٩٢,٠٤
٧	وجود نظام مالي بين المستثمر في القطاع الخاص والاتحاد الرياضي.	١٣٣	٨٨,٦٧	٥	٣,٣٣	١٢	٨,٠٠	٤٢١	٩٣,٥٦	٢٠٧,١٦
٨	وجود تنسيق مع وزارة المالية والاتحاد الرياضي للإعفاء الضريبي والجمركي للشركات في القطاع الخاص.	١٣٤	٨٩,٣٣	١٠	٦,٦٧	٦	٤,٠٠	٤٢٨	٩٥,١١	٢١١,٨٤
٩	وجود تنسيق مع البنوك المصرية لتوفير قروض بنكية تتيح للاتحاد استثمار إمكانياته.	١٢٨	٨٥,٣٣	٦	٤,٠٠	١٦	١٠,٦٧	٤١٢	٩١,٥٦	١٨٣,٥٢
١٠	تحديد دراسات بشأن النماذج الاستثمارية في المجال الرياضي بين الاتحاد والقطاع الخاص.	١٣٠	٨٦,٦٧	١٠	٦,٦٧	١٠	٦,٦٧	٤٢٠	٩٣,٣٣	١٩٢,٠٠

تابع جدول (١٢)

الاهمية النسبية والتكرارات والنسبة المئوية لاجابات عينة البحث على المحور الثاني متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي للبعد الثاني (العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد الرياضي)

ن=١٠٠

م	العبـــارة	نعم		الى حد ما		لا		الوزن التقديرى	الاهمية النسبية	كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%			
بصفتي مسؤول إداري بالأتحاد الرياضي أري أن العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد تتمثل في :										
١١	عمل دليل استثماري لكافة مجالات الاستثمار في المجال الرياضي في الدولة.	١٣٠	٨٦.٦٧	٤	٢.٦٧	١٦	١٠.٦٧	٤١٤	٩٢.٠٠	١٩٣.٤٤
١٢	تطوير وسائل الإقناع في أوساط المستثمرين.	١٣٢	٨٨.٠٠	١٣	٨.٦٧	٥	٣.٣٣	٤٢٧	٩٤.٨٩	٢٠٢.٣٦
١٣	وجود جهاز إداري لجمع معلومات عن السوق الرياضي لجذب القطاع الخاص للاستثمار به.	١٢٠	٨٠.٠٠	١٥	١٠.٠٠	١٥	١٠.٠٠	٤٠٥	٩٠.٠٠	١٤٧.٠٠

كا٢ عند مستوى معنوية ٠.٠٥ =٥.٩٩١

يتضح من جدول (١٢) وجود فروق دالة احصائياً بين استجابات عينة البحث على عبارات المحور **(متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي)** للبعد الثاني **(العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد الرياضي)**لاستبيان **(نموذج مقترح لنظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحادات الرياضية المصرية)** فى جميع العبارات حيث كانت قيمة كا٢ المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، كما اتضح أن النسب المئوية لاستجابات أفراد عينة البحث على عبارات المحور قد تراوحت بين (٨٩.٥٦ %، ٩٥.١١٪)

ثانياً : مناقشة النتائج :

مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤل الأول:

فى ضوء نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة يحاول الباحث التأكد من تحقيق فروض البحث ومناقشة هذة النتائج مسترشداً بنتائج الدراسات السابقة والمراجع العلمية.

والاستثمار في المجال الرياضي يسعى لمواكبة التطور العالمي في إطلاق حرية استثمار الرياضي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في صناعة الرياضة وإدارة وتطوير المنشآت الرياضية بشكل اقتصادي ينعكس على كفاءة الخدمات الرياضية المقدمة والارتقاء بمستوى الكوادر البشرية. (١٣: ١١)

وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الحديثة التي انتشرت بشكل كبير في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تبين لحكومات الدول وخاصة الدول النامية والتي تعاني من المديونية والعجز في موازنتها من جهة، ومن جهة أخرى التزايد في عدد السكان وتزايد نمو الطلب على خدماتها، ونتيجة لذلك ولعوامل اخرى أهمها عدم إستيفاء الإحتياجات التمويلية لهذه المشاريع، خاصة في الدول النامية، أدى بها الى ضرورة إقامة شراكات مع وحدات من القطاع الخاص، وذلك بعد أن تبين أن تحقيق عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تحدث الا من خلال تكاتف الجهود بين القطاعين العام والخاص، من خلال حشد كافة).الامكانيات المادية والبشرية للقطاعين العام والخاص) . (١٣ : ٣٨)

ويتفق الباحث مع **ليث عبد الله القهيوي** ، **بلال محمود الوادي** على ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص – تقوم على أساس استقطاب القطاع الخاص لتطوير وتمويل المشاريع التي تُقدِّم الخدمات العامة، مقابل حصول هذا الأخير على بدل مالي يغطي استثماراته المالية، وما تحمله من كلفة – باهتمام كبير من قِبل الدول في مختلف أنحاء العالم، خصوصًا إبان الحرب العالمية الثانية، حيث كان لا بد من حشد وجمع إمكانات المجتمع كافة، بما فيها خبرات وطاقات وموارد كلٍّ من القطاعين العام والخاص؛ لتشارك في إنشاء وتشغيل المشاريع بجميع أنواعها، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالقطاع العام لم يعد قادرًا وحده على مواجهة الصعوبات والتحديات التي تعترض طريق التنمية التي يطمح إلى تحقيقها، الأمر الذي دفع العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعية التي تضع الأساس القانوني لتبني التنظيمات التشاركية التي تساهم في إنشاء وتوجيه وإدارة وتشغيل المشاريع وتطويرها وتنميتها، من أجل خدمة أغراضها على أساس تشاركي تعاوني. (١٢ :١٥)

ويتفق **الباحث** هنا مع دراسة **شريهان يحيي محمد (٢٠١١م)(٩)** حيث هدفت هذه الدراسة الى نشر ثقافة الاستثمار فى المجال الرياضى وكانت من اهم نتائجها توضيح اهمية الاستثمار فى المجال الرياضى فى رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة صلاحية البنية الاساسية داخل المؤسسة

ويتفق **الباحث** ايضا مع **دراسة حاكمي بوحفص (2016) (١)** هدفت إلى بيان أهمية ومزايا ومبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص بناء على رؤية المؤسسات المالية الدولية والدروس المستخلصة من خبرة وتجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال محاكاتها ومحاولة الاستفادة منها لبناء شراكة قوية وفعالة بين القطاعين في الجزائر ، بينت الدراسة أن هناك العديد من المخاطر المرتبطة بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص بالرغم من الإيجابيات المنتظرة نظريًا من عقود الشراكة، إلا أّنه لم يكن لها أي أثر في الواقع بل كان لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية ، وخلصت الدراسة أّنه بات اليوم من الضروري وخصوصًا فى واستنادا إلى العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال مواصلة تعزيز صلات الشراكة بين القطاع العام والخاص؛ بهدف تقليص الضغط على ميزانية الدولة والمساهمة في الحد من البطالة، وجلب استثمارات أجنبية وتوجيهها لصالح التنمية الداخلية.

ويرى **الباحث** انه لابد من وضع قوانين وتشريعات تحكم الشراكة مع القطاع الخاص من شأنه رفع مجال الاستثمار الرياضى بالاتحادات المصرية وحتى لاتحدث انعكاسات اقتصادية او اجتماعية سلبية .

ويرى **الباحث** ايضا ان الخطوة الاولى لنجاح هذه الاستثمارات هي البحث عن أفضل الوسائل لجذب المستثمرين وتعديل اللوائح والقوانين لكي تدعم الاستثمار في المجال الرياضي ، ولذلك يجب جذب رجال الأعمال لخوض هذا المجال وتقدير المستثمر الذي يستثمر في مجال الرياضة ، ويجب النهوض بعملية الاستثمار في الرياضة وذلك عن طريق إنشاء شركات مساهمة داخل الهيئات الرياضية .

مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤل التانى:

مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص يشير إلى صورة أو أخرى من صور انسحاب الدولة أو القطاع العام من تقديم أو توفير الخدمة بصورة مباشرة إلى تقديمها بصورة غير مباشرة، أو ترك المجال بصورة نهائية للقطاع الخاص لتقديمها، فالشراكة بين القطاع العام والخاص تقع بين حالة التعاقد الخارجي البسيط) توريد مواد الخام (وبين قيام القطاع الخاص بتوفير السلعة أو الخدمة في السوق، إن الأصل في عملية الشراكة هو المشاركة في عملية صنع القرار والذي يختلف عن العلاقة التقليدية بين القطاع العام والخاص، باعتبار القطاع الخاص موردًا للمدخلات التي يحددها القطاع العام.

ويتفق الباحث مع دراسة **Babatunde et al ٢٠١٤م (١٩)** وهدفت الدراسة الي التعرف علي العوائق في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الدول النامية على

إجراء مسح تجريبي من أجل التعرف على أبرز التحديات والمشاكل والمعوقات في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تحد من إجراء شراكات فاعلة بين القطاعين، وتعمل على تقليل فرص نجاح تنفيذ تلك المشاريع .صّنف الباحثون هذه العوائق إلى :اجتماعية، قانونية، اقتصادية، بيئية، سياسية وتكنولوجية .وأظهرت الدراسة أن العوائق التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية تعتبر العوائق الأكثر تأثيرا على تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية، وأن تحديد معوقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والعمل على إزالتها، سيسمح لعمل شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويتفق ايضا مع دراسة **Chan et al** ٢٠١١م (١٧) وهدفت إلى تحديد وتقييم المخاطر الرئيسة التي تواجه مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الصين بالإضافة إلى تحديد ومعالجة المخاطر المحتملة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، ولغرض جمع البيانات قام بتصميم إستبانه لفحص الأهمية النسبية للمخاطر المحتملة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تم توزيع (580) إستبانه ، واستخدم الباحثون اختبار البيانات التي تم الحصول عليها لفحص إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية أم لا ما بين القطاع العام والخاص وثانيا بين الأكاديميين وأصحاب المهن الصناعية في الصين، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر ثلاثة عوامل رئيسية تشكل خطورة في مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص في الصين تتمثل في التدخل والفساد الحكومي، وضعف عملية صنع القرار العام، بصفتها تقف عائقًا أمام نجاح مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص في الصين بحيث بين الباحثون أن السبب الرئيسي لهذه المخاطر يعزى إلى عدم كفاءة وضعف النظام التشريعي والرقابي ، بينما يرى القطاع الخاص أن المخاطر الرئيسية تتمثل في مرحلة البناء والتشغيل ، بالإضافة إلى المخاطر الاقتصادية.

ويرى **الباحث** ان المعوقات تقف عقبة في طريق الاستثمار الرياضي تتمثل في المعوقات الإدارية المرتبطة بوضع الخطط والأهداف الاستثمارية والقيام بالعملية الرقابية على المشروعات الاستثمارية وكذلك المعوقات المرتبطة بالإجراءات اللازمة للحصول على التصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي وأيضاً عدم القدرة على كيفية إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي

مناقشة النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث:

يذكر "**حسام حسن شحاته**" **(٢٠٠٨)** أن الإستثمار فى المجال الرياضى منظومة للقرارات الإستراتيجية بتشغيل أصول المؤسسات الرياضية (المالية، والبشرية) بهدف المحافظة عليها وتنميتها وفقاً للأيدلوجيات السائدة وفى ظل درجة مخاطرة محسوبة لتحقيق عوائد مستقبلية مناسبة تساعد تلك المؤسسات على تحقيق الأهداف الرياضية والإقتصادية والإجتماعية بتوازن ديناميكى. (٢ : ٦)

ويتفق **الباحث** هنا مع دراسة **خالد السيد احمد حامد (٢٠٠٨م) (٥)** وهدفت الدراسة التعرف على مصادر التمويل المتاحة للأنشطة بالأندية الرياضية (دور المنشآت الرياضية، دور الاستثمار في المجال الرياضية)، ، وكانت أهم النتائج هي أن المنشآت الرياضية ليس لديها أهداف واضحة في تمويل والاستثمار داخل الأندية، لا يوجد أفراد مختصين في المجال التمويل والتسويق الرياضي والقوانين واللوائح الموجودة لا تكتفي.

ويتفق **الباحث** مع دراسة **سعد احمد شلبي (٢٠٠٦م) (٨)** وهدفت الدراسة إلى التعرف على أوجه التسويق والاستثمار بالأندية الرياضية المصرية متمثلة في النادي الأهلي ومقارنة بالأندية الأوروبية، وكانت أهم النتائج هي اختلاف كبير بين نسب مساهمة المجالات التسويقية السابقة عن مثيلتها، وتدخل الدولة في جانبي التسويق يؤثر بشكل سلبي على الإيرادات التسويقية للأندية المصرية، التطورات التكنولوجية ووسائل الرفاهية في الأستاذات تؤثر بشكل إيجابي في الإيرادات تسويق تذاكر دخول المباريات.

ودراسة **Lisa Dukes Office (٢٠٠٦ م)(١٨)** وهدفت الدراسة إلى إعداد الطلاب بتغطية شاملة للعديد من مصادر الدخل التقليدية والمبتكرة المتاحة للمنظمات الرياضية، ومن أهم النتائج هي مصادر دخل البرامج الرياضية والفروق بين مصادر الدخل العامة ومنهم اتجاهات المتخصص وكيفية الاستثمارات للملاعب والمدرب وكافة المنشآت الرياضية.

لذا فيري **الباحث** أن تطبيق نظم الشراكة هي أحد الأساليب التي يمكن أن تعتمد عليها الاتحادات الرياضية في تمويل نفسه ذاتيا . حيث أن الباعث علي اللجوء إليها هو نقص التمويل لدي الدولة فلا مانع أن تلجي الاتحادات الرياضية إلي نظم الشراكة مع القطاع الخاص سداً لمشكلة السيولة المالية لديها.

مناقشة النتائج الخاصة التساؤل الرابع :

ويتفق الباحث هنا مع دراسة **حسام حسن شحاتة (٢٠٠٨ م) (٢)** وهدفت الدراسة إلى استهدفت البحث وضع نظام مقترح لاستثمار في بعض الأندية الرياضية المصرية، وكانت أهم

النتائج هي عدم توافر المناخ الاستثماري (السياسة الاقتصادية) بالمجال الرياضي، تنافي وجود كادرين الإدارية (التمويلية والتسويقية والاستثمارية) المتخصصة.

ويتفق الباحث مع دراسة **خطاب (2008)** (١١) هدفت إلى بيان مدى إمكانية الاستعانة بتطبيقات نظام المشاركة بين القطاع العام والخاص؛ لتوفير الخدمات العامة في الحالة المصرية، خاصة على مستوى المحليات، سيما في ظل توجه الدولة نحو تطبيق اللامركزية وبصفة خاصة اللامركزية في شقها المالي ، وأظهرت الدراسة أن الإطار الحالي لا يسمح للإدارات المحلية بتحمل تبعات الدخول في نماذج مشاركة طويلة الأجل لتقديم الخدمات العامة، وذلك لان معظم تلك الخدمات يقدم من خلال إدارات تابعة للمركز وأن استثماراتها هي جزء من استثمارات الوزارات المركزية ولهذا اقتصر تطبيق نماذج المشاركة على بعض عقود الخدمات البسيطة والخدمات المساعدة والفنية ، وأنه في حالة تطبيق التوجه اللّامركزي، فإن ذلك سوف يمكن السلطات المحلية التي سيتم إنشاؤها من الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص، وبصفة خاصة المحليات لتقديم الخدمات، وأوصت الدراسة إلى ضرورة خلق بيئة مؤسسية تسمح للمحليات للاستفادة من الآلية المطبقة لدى كثير من وحدات السلطات المحلية في العديد من بلدان العالم النامي والمتقدم.

ويتفق الباحث مع دراسة **معتز مصطفى عبد الجواد (٢٠٠٨ م) (١٥)** وهدفت الدراسة إلى القيام بدراسات الجدوى كمدخل معاصر لاستثمار المؤسسات الرياضية، وكانت أهم النتائج هي عدم توافر مصادر تمويل كافية لدى مسئولي الجامعة لتنفيذ المشروع الاستثماري.

ويرى **الباحث** ان وضع نموذج للشراكة مع القطاع الخاص من الأهمية في المجال الرياضي لتقويم المعوقات المرتبطة بالاستثمار ، فهناك ضرورة للسعي فى إيجاد الحلول للتغلب على المعوقات التى تحول دون تطبيق الفكر الاستثماري والتي يمكن أن تمثل حاجز كبير نحو دخول المستثمرين إلى الساحة الرياضية والخوف الشديد من الفشل وخسارة الأموال المستثمرة ، وبالتالي فوضع آلية علمية من شأنها تهيئة المناخ الاستثماري في الرياضة المصرية والعمل بشكل كبير على الارتقاء بمستوي تلك الهيئات الرياضية والشبابية وخاصة الاتحادات الرياضية ، بل يتعدي ذلك إلى الارتقاء بمستوي الرياضة المصرية.

الإستخلاصات والتوصيات

أولاً: الإستخلاصات :

من خلال ما تحقق من فروض البحث ووفقا لما توصلت اليه نتائج التحليل الاحصائى وفى ضوء عرض ومناقشة النتائج وفى حدود عينه البحث والادوات المستخدمه امكن الباحث التوصل إلى أن:-

١- محور واقع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية المصرية في مجال الأستثمار الرياضي في ضوء القوانين والتشريعات:-

أ- بعد وعي مجلس إدارة الأتحاد الرياضي بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار:-

- إن مجلس إدارة الاتحاد يدرك الدور الذي تلعبه الشراكة مع القطاع الخاص في تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- إن الشراكة مع القطاع الخاص للأستثمار الرياضي من أولويات الأتحاد .
- إن الشراكة مع القطاع الخاص تساهم بدور كبير في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الاتحاد.
- إن الشراكة مع القطاع الخاص تساعد في تقليل درجة المخاطرة للبطولات التي ينفذها الاتحاد الرياضي.
- إن شراكة الاتحاد مع القطاع الخاص تسهم في زيادة الكفاءة الإدارية للإداريين به.

ب- بعد القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم شراكة الأتحاد مع القطاع الخاص:-

- إن البنوك تقدم حوافز لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية للأستثمار الرياضي.
- إن مشاريع الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص تسهم في تحقيق أهداف الأستثمار للأتحاد.
- إن تفعيل قوانين تشجيع الأستثمار يساعد على تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية.
- إن الحكومة توفر صناديق خاصة للأستثمار لدعم مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والأتحادات الرياضية.

ت- بعد واقع الأستثمار بالأتحاد بالشراكة مع القطاع الخاص:-

- تشجع الدولة الاستثمار بالاتحاد الرياضي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- ينتج من الاستثمار مع القطاع الخاص زيادة قاعدة الممارسة الرياضية لتوافر الإمكانات.

– تعاد هيكلة الإدارات بالاتحاد لزيادة فرص الاستثمار مع القطاع الخاص.

– يتم استغلال المنشآت الرياضية الجديدة أفضل استغلال نتيجة الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص.

– يتم الارتقاء بمستوى الألعاب الرياضية بالاتحاد نتيجة الشراكة مع القطاع الخاص.

٢- محور متطلبات تطبيق نظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الأستثمار الرياضي بالأتحاد الرياضي:-

أ- بعد إيجابيات الشراكة بين الاتحاد الرياضية والقطاع الخاص:-

– توافر رأس المال بالاتحاد نتيجة الشراكة مع القطاع الخاص يزيد من الخدمات المجانية المقدمة للرياضيين.

– توافر القدرات الإدارية لدى الإداريين بالاتحاد لإدارة الشراكة مع القطاع الخاص.

– زيادة الرغبة لدى الأتحاد لإسناد بعض من مسؤولياتها للقطاع الخاص.

– زيادة الإمكانات الفنية اللازمة لتنظيم وإدارة البطولات علي كافة المستويات (المحلية والقارية والدولية) بشكل أفضل.

– الثقة بين المستثمر بين القطاع الخاص والاتحاد يزيد الشراكة بين الاتحاد والقطاع الخاص.

ب- بعد العوامل المشجعة لتطوير فرص الأستثمار بالأتحاد الرياضي:-

– قدرة المتخصصين في الاستثمار على اتخاذ القرارات.

– استقرار النظام الإداري داخل الاتحاد .

– توافر استقرار في الأوضاع الاقتصادية تشجع الاستثمار مع القطاع الخاص.

– تنوع مصادر التمويل للمؤسسة الرياضية يساعد على الاستثمار في المجال الرياضي.

– وجود نظام مالي بين المستثمر في القطاع الخاص والاتحاد الرياضي.

– وجود تنسيق مع وزارة المالية والاتحاد الرياضي للإعفاء الضريبي والجمركي للشركات في القطاع الخاص.

٢٨- ثانياً: التوصيات :

إستنادا إلى النتائج الذى توصل إليها الباحث من خلال إجراء هذا البحث يوصى الباحث بالأتى:-

١- الاقتناع بأن الاستثمار بالمؤسسات الرياضية يعد مصدراً من مصادر الدخل لكل من المؤسسة الرياضية والدولة والمستثمر.

٢- قيام الجهة التشريعية (مجلس الشعب، مجلس الشورى) بإقتراح قانون يوضع فيه المجال الرياضي ضمن مجالات الاستثمار.

٣- ضرورة وضع الرياضة ضمن خطط التنمية الاستثمارية بالدولة.

٤- تفعيل دور قسم الإدارة المركزية للاستثمارات في المجلس القومي للرياضة، واقتراح إنشاء قسم للاستثمار داخل مديريات الشباب والرياضة.

٥- إعداد المجلس القومي للرياضة، والمجلس القومي للشباب خطة لاستثمار المنشآت والصالات الرياضية التابعة لكل مجلس.

٦- وضع القوانين واللوائح التي تتيح للمؤسسات الرياضية باستثمار إمكانياتها وملاعبها ومنشآتها.

٧- زيادة الوعي لدى المستثمرين ورجال الأعمال بأهمية الاستثمار في المجال الرياضي مثل الاستثمار في المجالات الأخرى.

٨- زيادة الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي واعتباره مدخل للتمويل الذاتي.

٩- زيادة الاهتمام من رجال الأعمال والمستثمرين بعائد الاستثمار في المجال الرياضي.

١٠- مواجهة الأزمات المالية التي تقابل المؤسسات الرياضية.

١١- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لإمكانية الاستثمار في المؤسسات الرياضية.

المراجع

اولاً : المراجع العربية :-

١- **حاكمي بوحفص** :الدروس المستخلصة من تجربة الشراكة بين القطاع العام والخاص بالإشارة إلى حالة الجزائر .مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن . 2016 .عدد 19 . 433-.

٢- **حسام حسن شحاتة حسن:** نظام مقترح للاستثمار الرياضي في بعض الأندية الرياضية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

٣- **حسن أحمد الشافعي، علية عبد المنعم حجازي:** استراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة، دار الوفاء، الإسكندرية ، ٢٠٠٩م.

٤- **حمدي عبد العظيم** : خصخصة مناخ الاستثمار وتحرير الصناعات الصغيرة فى مصر ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٥- **خالد السيد احمد حامد الديب:** تقويم مصادر تمويل الأندية الرياضية بمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة بنها، ٢٠١٠ م.

٦- **رضا محمد عبد السلام** : محددات الاستثمار الاجنبى المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر) ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، ٢٠٠٧م .

٧- **زياد رمضان:** مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي)، ط٤، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٧م.

٨- **سعد احمد شلبي:** مجالات التسويق والاستثمار بالأندية المصرية والأوروبية، دراسة تحليلية مقارنة، المؤتمر العلمي الدولي التاسع لعلوم التربية البدنية والرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

٩- **شريهان يحيى محمد مرسي:** تفعيل آليات جذب رجال الأعمال للاستثمار في مجال الرياضي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة طنطا،٢٠١١ م.

١٠- **عادل محمود الرشيد** :إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص(المفاهيم-النماذج-التطبيقات)القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،،الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ .

١١- **عبدالله شحاتة خطاب** :المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات :الإمكانيات والتحديات .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

١٢- **ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي:** الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص الإطار النظري والتطبيق العملي، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠١٢م.

١٣- **محمد صلاح** : دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية .جامعة حسيبة بن بو علي ، بالشلف، الجزائر،2015 .

١٤- **محمد مطر:** إدارة الاستثمارات "الإطار النظري و التطبيقات العلمية"، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.

١٥- **معتز مصطفى عبدالجواد:** مدخل إداري معاصر لاستثمار المؤسسات الرياضية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الإسكندرية ،٢٠٠٨م.

١٦- **يحيى بدر مبارك فالح الميع:** استراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في الأندية الرياضية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة بنها ، ٢٠١٠م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :-

17- **Albert P.C.Chan, John F. Y.Yeung, Calvin C.P.Yu, Shou Qing Wang, and Yongjian Ke.:** "Emperical Study Of Risk assessment and Allocation of Public-Private Partnership projects in China" Journal of Management In Engineering. 2011

18- **Lise dukes office** : Sports business and finance, lowe state university, financing sport, toward. (2006).

19- **Solomon Olusola Babatunde, Srinath Perera, Chika Udeaja and Lei Zhou:** Identification of barriers to Public Private Partnerships implementation in developing countries. Faculty of Engineering and Environment, Northumbria University, Newcastle upon Tyne, NE18ST, UK. / 2014.